الخطة الاستراتيجية الثالثة للقطاع المالي

مصرف قطر المركزي
Qatar Central Bank
State of Qatar • دولـــة قطـــر

27 نوفمبر 2023

تتمثل رؤيتنا في ...

”

بناء سوق مالية تقود المنطقة في مجال الابتكار والكفاءة وحماية المستثمرين، وتمكين قطر من إطلاق إمكاناتها الاقتصادية الكامنة انسجامًا مع رؤية قطر الوطنية 2030.

“

تستند الاستراتيجية إلى أربع ركائز وتدعمها خمسة محاور مشتركة

الركائز الرئيسية
لتطوير القطاع المالي

المحاور المشتركة
التي تدعم كل ركيزة وتمكنها

مؤشرات الأداء
لمراقبة وقياس التقدم المحرز والتوقع المستقبلي له

على المؤسسات المالية مواءمة الاستراتيجيات وخطط العمل مع الاستراتيجية، وإعداد التقارير عن التقدم المحرز بأسلوب موحد.

حُدِّدَت التطلعات القطاعية لكل ركيزة لضمان التركيز على إطلاق إمكانات النمو الاقتصادي والقدرة التنافسية لدولة قطر

الخدمات المصرفية

قطاع مصرفي متطور ومرن يتميز بتنوع الخدمات والمنتجات المصرفية والاستثمارية وتقديم الاستشارات المتخصصة والتمويل المُنظَّم القائم على أسس مصرفية وتشريعية محكمة تساعد على تطوير القطاع المصرفي والتحول الرقمي

قطاع التأمين

قطاع تأمين رائد في المنطقة يتميز بتنوع المنتجات والخدمات التأمينية التي تساعد على نمو القطاع وربحيته وانتشار ثقافة التأمين بين أفراد المجتمع وتقديم حلول ومنتجات تكنولوجيا التأمين قائمة على قواعد وتشريعات تأمينية محكمة

منظومة التمويل الرقمي

منظومة رائدة تتبنى التقنيات الناشئة لتسريع وتيرة التحول الرقمي تدعمها أطر تنظيمية متسقة وقابلة للتكيف با لإضافة إلى بنى تحتية للسوق موثوقة

أسواق رأس المال

أسواق رأس مال مبتكرة وجذابة ورائدة في المنطقة تدعم التنمية الوطنية من خلال تحسين مستوى السيولة

تدعم المحاور المشتركة الركائز الاستراتيجية لضمان توفر الأسس اللازمة للتنفيذ الناجح وتحقيق النتائج

المحاور المشتركة		الركائز الاستراتيجية المتأثرة
الحوكمة والرقابة التنظيمية	• رفع كفاءة إدارة المخاطر وحوكمة الشركات لضمان إدارة حكيمة لعملية توسع الأعمال التجارية المراد تحقيقها • مواكبة المرونة التشغيلية والأمن السيبراني وخطة استمرارية تصريف الأعمال لتتواكب مع التغيرات الطارئة • تحسين وتطوير اللوائح التنظيمية الحالية ، وتنسيق المبادرات للتوسع وفقا في وضع السياسات المصرفية الجديدة	
التمويل الإسلامي	• ضمان وجود توجه وإطار واضحين للتمويل الإسلامي • دعم تطوير منتجات إسلامية مبتكرة على مستوي كل قطاع • تعزيز ورفع مستوى الوعي لدى الجمهور العام والشركات والأسواق	
الابتكارات الرقمية والتكنولوجيات المتقدمة	• دعم استخدام تكنولوجيات جديدة وناشئة وحلول مبتكرة • ضمان تنسيق الجهود وتطبيق نهج موحد في جميع القطاعات • إطلاق إمكانات التميز في التكنولوجيا المالية وتكنولوجيات التأمين والتكنولوجيات التنظيمية والتكنول وجيات الرقابية، وغيرها من التكنولوجيات	
الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية والاستدامة	• ضمان اتباع نهج واضح ومتسق في جميع الركائز • ضمان تلبية جميع القطاعات للتطلعات والمعايير المتغيرة في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية والاستدامة • دعم وتسهيل الابتكارات والمنتجات الخضراء في جميع الركائز	
المواهب والكفاءات	• تحسين و تنفيذ استراتيجية التقطير، وتعزيز دعم تخطيط التعاقب الوظيفي • التخطيط الاستراتيجي للقدرات والكفاءات لتلبية الاحتياجات علىالمدى القصير والمتوسط • توسيع وتطوير برامج التعليم المستهدفة المقدمة بالتعاون مع الجامعات	

تم وضع خطط عمل للمواضيع المشتركة لدعم الركائز الاستراتيجية

الخدمات المصرفية

قطاع مصرفي متطور ومرن يتميز بتنوع الخدمات والمنتجات المصرفية والاستثمارية وتقديم الاستشارات المتخصصة والتمويل المنظم القائم على أسس مصرفية وتشريعية محكمة تساعد على تطوير القطاع المصرفي والتحول الرقمي

العناصر الأساسية

- تدابير تنظيمية محسّنة في القطاع المالي لتعزيز الشفافية والمساءلة والثقة
- تعزيز الكفاءة وتحسين تجربة العملاء وتشجيع الابتكار في القطاع المصرفي
- أفضل القدرات والكفاءات لزيادة نقل المعرفة والخبرات ومواجهة الظروف المتغيرة في الأسواق

مجالات نمو مختارة

عروض تمويل مخصصة

- إطلاق منتجات جديدة لدعم طموحات النمو في القطاعات ذات الأولوية
- توسيع خدمات التمويل التجاري والصادرات لقطاعي تجارة الجملة والشركات
- تطوير برامج تمويل خاصة لدعم نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة
- عرض منتجات ادخار واستثمار خاصة بالوافدين لتشجيعهم على الاستثمار في دولة قطر (مثلاً، قروض سكنية ومنتجات استثمارية)
- تقديم مجموعة من خدمات المنتجات الإسلامية والحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية

الخدمات الاستشارية المتخصصة

- تطوير القدرات لزيادة الإيرادات التي لا تعتمد على الفوائد
- دعم الأطراف الفاعلة المحلية لتحقيق نمو يتجاوز قطر ويتوسع خارجها
- تنفيذ برامج تدريب وإرشاد للمنشآت الصغيرة والمتوسطة حول التمويل والتحول الرقمي والانتقال إلى الاقتصاد الأخضر
- تطوير خدمات إدارة الثروات للعملاء الأفراد المتميزين

حلول رقمية للخدمات المصرفية وخدمات الدفع

- إنشاء مركز دفع يخضع لمراقبة فورية للمعاملات وكشف حالات الاحتيال، بغرض زيادة مستوى الكفاءة
- تطوير حلول الدفع المتقدمة مثل المحافظ الرقمية والبطاقات الافتراضية وأدوات إدارة الأمور المالية الشخصية

سيتم تحقيقها عبر تنفيذ 8 مبادرات و 68 خطة عمل بينها 29 خطة ذات أولوية

المجالات التخصصية

قطاع التأمين

قطاع تأمين رائد في المنطقة يتميز بتنوع المنتجات والخدمات التأمينية التي تساعد على نمو القطاع وربحيته وانتشار ثقافة التأمين بين أفراد المجتمع وتقديم حلول ومنتجات تكنولوجيا التأمين قائمة على قواعد وتشريعات تأمينية محكمة

العناصر الأساسية

- تدابير تنظيمية قوية لوضع التأمين في مكانة عالية وتوفير إدارة فعالة للمخاطر المالية والاقتصادية مع توسع وتنوع الاقتصاد القطري
- نظم آمنة لإدارة البيانات والمعاومات وعمليات إعداد تقارير عن البيانات ومعايير الشفافية والكفاءة
- أنظمة آمنة لإدارة البيانات والمعلومات وعمليات ومعايير ناضجة لإعداد تقارير البيانات تضمن الشفافية والكفاءة

مجالات نمو مختارة

سوق تأمين محلي متطور

- زيادة الطلب على منتجات التأمين والتوعية بوجودها، لتحقيق تحول في التصورات عن السوق
- إطلاق عروض تنافسية لخدمات التأمين الصحي والتأمين على الحياة والتأمين ضد مخاطر المناخ
- تقديم خدمات تأمين مخصصة للقطاعات ذات الأولوية (كالخدمات اللوجستية والتصنيع)
- توسيع عروض خدمات التأمين للفئات المحرومة من أجل زيادة الشمول المالي
- إضافة منتجات وخدمات التأمين جديدة إلى السوق (على سبيل المثال ، المستحقات السنوية، تأمين العجز، حماية الأجور ، حماية الرهن العقاري ، إلخ)

مركز إقليمي لتكنولوجيات التأمين (InsurTech)

- وضع أسس تمكن من التحول إلى مركز رائد لتكنولوجيا التأمين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من خلال إجراء إصلاحات ضرورية وتحفيز جذب خطط العمل

إدارة متطورة لرأس المال

- زيادة تطور ممارسات إدارة رأس المال/الأصول لشركات التأمين للحد من تسرب أقساط التأمين وضمان تدفق رأس المال إلى الاقتصاد القطري

عروض خدمات إعادة التأمين

- خلق البيئة المثلى لزيادة الاحتفاظ بشركات التأمين ووضع قطر كوجهة مفضلة في السوق العالمي لإعادة التأمين

سيتم تحقيقها عبر تنفيذ 8 مبادرات و 41 خطة عمل بينها 26 خطة ذات أولوية

المجالات التخصصية

منظومة التمويل الرقمي

منظومة رائدة تتبنى التقنيات الناشئة لتسريع وتيرة التحول الرقمي تدعمها أطر تنظيمية متسقة وقابلة للتكيف بالإضافة إلى بنى تحتية للسوق موثوقة

العناصر الأساسية

- تحسين أطر البيانات والأطر التنظيمية للأصول الرقمية والتمويل اللامركزي لضمان بيئة قانونية واقتصادية آمنة وموثوقة
- معرفة رائدة في التكنولوجيا الرقمية من خلال التدريب وتجارب التعلم التفاعلية، وتقديم منح لتطوير ابتكارات قائمة على التكنولوجيا
- توفير بيئة تجريبية لاختبار مجموعة واسعة من الابتكارات في المجال المالي وتوفير مكونات البنية التحتية المناسبة التي تتيح للقطاع أن ينمو

مجالات نمو مختارة

منظومة دفع رقمية واسعة النطاق

- تعزيز دور التكنولوجيات المالية في مدفوعات الأفراد من أجل تحفيز نمو التجارة الإلكترونية
- تطوير بنية تحتية رائدة للسوق لدعم الابتكار والتعاون

تطوير منظومة للتكنولوجيا المالية

- بناء مركز تميز للمواهب المتخصصة في التكنولوجيات المالية لتمكين نمو الشركات الناشئة والابتكارات
- تقديم حوافز لتسهيل دخول شركات التكنولوجيا الكبرى (BigTech) وشركات التكنولوجيا المالية (FinTech) إلى السوق القطرية

الحلول الرقمية المتطورة

- تطبيق حلول متطورة في القطاع المالي القطري - مثل منصات التداول، والاستشارات الروبوتية عبر الإنترنت، وتقنية قواعد البيانات المتسلسلة (Blockchains) ، والذكاء الاصطناعي، والأصول الرقمية، وعمليات الترميز

التحول الرقمي في الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية والتمويل الإسلامي

- تحقيق الريادة في التحول الرقمي في التمويل الإسلامي والحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية
- زيادة الشمول المالي من خلال اعتماد الاحتمالات الرقمية

سيتم تحقيقها عبر تنفيذ 7 مبادرات و 48 خطة عمل بينها 20 خطة ذات أولوية

المجالات التخصصية

أسواق رأس المال

أسواق رأس مال مبتكرة وجذابة ورائدة في المنطقة تدعم التنمية الوطنية من خلال تحسين مستوى السيولة

العناصر الأساسية

- إطار تنظيمي محسن يحقق المعايير الدولية الرائدة، مثل التعليمات القوية لحماية المستثمرين، وشفافية السوق، وحوكمة الشركات
- بنية تحتية بأعلى المستويات لأسواق رأس المال، بما في ذلك منصات التداول الإلكترونية ومرافق الحوسبة السحابية، لضمان إمكانية الوصول إلى البيانات
- الانتقال من حالة سوق ناشئة إلى حالة سوق متقدمة؛ لرفع المكانة الدولية لبورصة قطر ودولة قطر

مجالات نمو مختارة

أسواق متطورة لرأس مال الأسهم

- تعزيز وتشجيع الإصدار من قبل القطاع الخاص والمنشآت الصغيرة والمتوسطة
- تحفيز مشاركة المستثمرين لتحسين السيولة وتخفيض تكاليف التعاملات
- توسيع عروض التمويل الإسلامي والحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية

سوق واسعة لمنتجات الدخل الثابت

- تقوية منحنى العائد في دولة قطر لتعزيز سوق رأس مال الديون
- زيادة تداول منتجات الدخل الثابت في السوق الثانوية بهدف زيادة السيولة
- إصدار منتجات الصكوك والحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية المتقدمة

قطاع قوي لإدارة الأصول

- إطلاق حلول تنافسية وشاملة لإدارة أصول العملاء (بما في ذلك الوافدين)
- تقديم الدعم لإدارة الأصول فيما يتعلق بأنشطة حفظ الأصول

تطوير سوق رأس المال

- إطلاق بورصة المشتقات
- تقديم إستراتيجية تجارية بالتعاون مع بورصة قطر لخلق بورصة رائدة في المنطقة
- إنشاء نموذج تشغيل مستدام وفعال، ويستجيب لمتطلبات السوق

سيتم تحقيقها عبر تنفيذ 7 مبادرات و 50 خطة عمل[1] بينها 23 خطة ذات أولوية

المجالات التخصصية

إطار عمل للاستراتيجية منظم لتطوير خطط عمل تساهم بشكل مباشر في تحقيق رؤيتنا

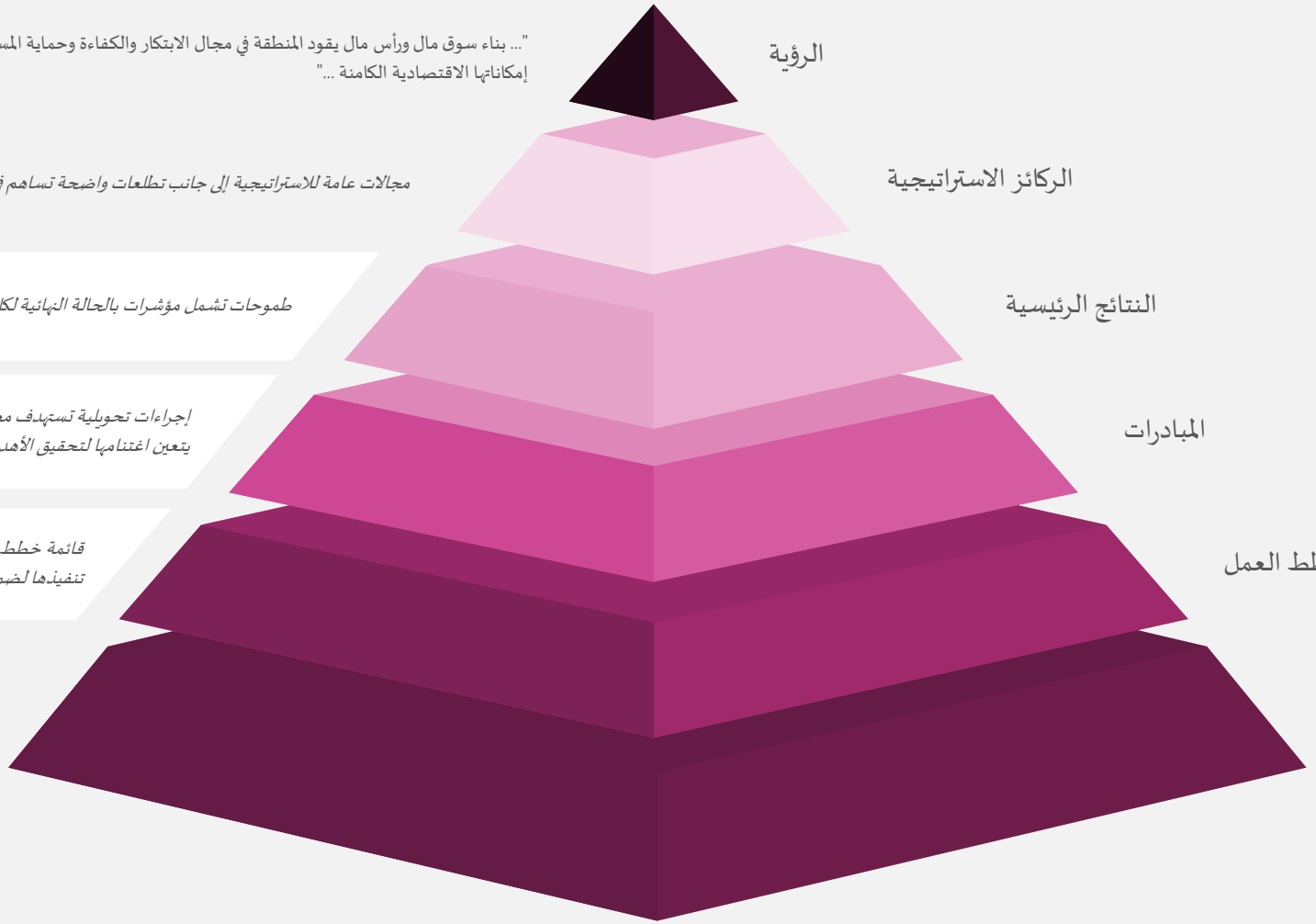

الرؤية

"... بناء سوق مال ورأس مال يقود المنطقة في مجال الابتكار والكفاءة وحماية المستثمرين، ويمكن قطر من إطلاق إمكاناتها الاقتصادية الكامنة ..."

الركائز الاستراتيجية

مجالات عامة للاستراتيجية إلى جانب تطلعات واضحة تساهم في الرؤية الشاملة

النتائج الرئيسية

طموحات تشمل مؤشرات بالحالة النهائية لكل ركيزة لتتبع تنفيذ الاستراتيجية

المبادرات

إجراءات تحويلية تستهدف معالجة الأسباب الجذرية أو فرص يتعين اغتنامها لتحقيق الأهداف المحددة

خطط العمل

قائمة خطط العمل الرئيسية التي يجب تنفيذها لضمان النجاح

المسؤوليات المحددة وجدولها الزمني

خطط عمل مدعومة بعمليات حوكمة ورصد وحل مشكلات وتصعيد فعالة

حددنا، لكل ركيزة استراتيجية، تطلعًا ومجموعة من النتائج لقياس النجاح

التطلعات

الخدمات المصرفية

قطاع مصرفي متطور ومرن يتميز بتنوع الخدمات والمنتجات المصرفية والاستثمارية وتقديم الاستشارات المتخصصة والتمويل المنظم القائم على أسس مصرفية وتشريعية محكمة تساعد على تطوير القطاع المصرفي والتحول الرقمي

قطاع التأمين

قطاع تأمين رائد في المنطقة يتميز بتنوع المنتجات والخدمات التأمينية التي تساعد على نمو القطاع وربحيته وانتشار ثقافة التأمين بين أفراد المجتمع وتقديم حلول ومنتجات تكنولوجيا التأمين قائمة على قواعد وتشريعات تأمينية محكمة

منظومة التمويل الرقمي

منظومة رائدة تتبنى التقنيات الناشئة لتسريع وتيرة التحول الرقمي دعمها أطر تنظيمية متسقة وقابلة للتكيف بالإضافة إلى بنى تحتية للسوق موثوقة

أسواق رأس المال

أسواق رأس مال مبتكرة وجذابة ورائدة في المنطقة تدعم التنمية الوطنية من خلال تحسين مستوى السيولة

النتائج

ب(1) تحسين الاستقرار المالي والفعالية والمرونة التشغيلية لتحسين التنافسية والتنمية المستدامة

أ(1) زيادة الكفاءة والفعالية التشغيلية لقطاع التأمين، وتطبيق آليات مناسبة لإدارة المخاطر

د(1) أطر تنظيمية مناسبة تدعم تسريع التحول الرقمي للقطاع المالي

ج(1) سوق رأس مال جذاب وابتكاري يضم مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات والمشاركين

ب(2) قطاع مصرفي شامل وابتكاري يسهم في نمو اقتصاد قطر وتنويعه

أ(2) تعزيز المساهمة الاقتصادية لقطاع التأمين وتنويعه من خلال زيادة الاستثمار المحلي والحفاظ عليه

د(2) بنية تحتية ومرافق تعليمية وتكنولوجية تدعم التطبيق الأمثل للتكنولوجيا

ج(2) نموذج تشغيل مستدام وذي كفاءة لسوق رأس المال يلبي متطلبات السوق

... وقد تم تقسيمها إلى مبادرات و خطط عمل قابلة للتنفيذ مرتبطة بمؤشرات داعمة لقياس التقدم المحرز والنجاح

تنقسم النتائج الرئيسية المحددة إلى مبادرات...

... ويندرج تحتها مجموعة من خطط العمل ذات الأولوية التي تم تحديدها ...

...بمؤشرات داعمة إضافية لمراقبة التنفيذ

الخدمات المصرفية

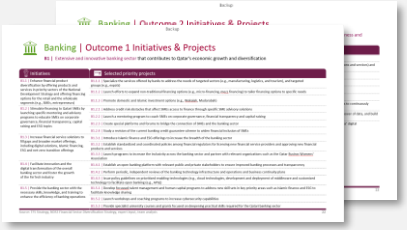

قطاع التأمين

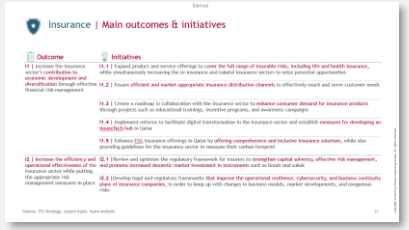

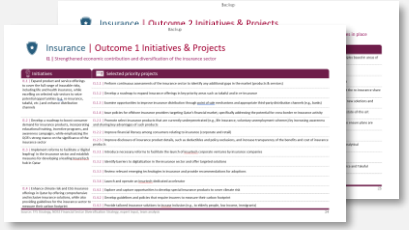

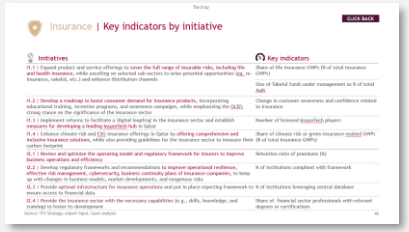

منظومة منظومة التمويل الرقمي

أسواق رأس المال

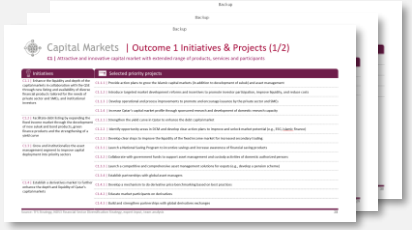

ستؤدي الخطة الإستراتيجية للقطاع المالي إلى نمو إجمالي قوي للقطاع

4.7%

إجمالي معدّل النمو السنوي المجمّع للقطاع المالي بحلول عام 2030

84 مليار

إجمالي مساهمة القطاع المالي في إجمالي الناتج المحلي بحلول عام 2030

الملحق

1. المُؤشرات الرئيسية
نظرة عامة عليها ومُسوّغات اختيارها

2. الخدمات المصرفية
المُخرجات، والمبادرات، والبنود الإجرائية والمُؤشرات الرئيسية ذات الأولوية

3. التأمين
المُخرجات، والمبادرات، والبنود الإجرائية والمُؤشرات الرئيسية ذات الأولوية

4. منظومة التمويل الرقمي
المُخرجات، والمبادرات، والبنود الإجرائية والمُؤشرات الرئيسية ذات الأولوية

5. أسواق رأس المال
المُخرجات، والمبادرات، والبنود الإجرائية والمُؤشرات الرئيسية ذات الأولوية

1. المُؤشرات الرئيسية والداعِمة

نظرة عامة عليها ومُسوّغات اختيارها

الخدمات المصرفية

المُخرجات الرئيسية

1B تحسين الاستقرار المالي، والارتقاء بكفاءة النظام المصرفي ومرونته التشغيلية؛ وبما يُفضي إلى تحسين التنافسية والدفع بعجلة التنمية المستديمة

2B إيجادُ قطاع خدمات مصرفية شاملٍ وابتكاريّ يُسهم في تنمية اقتصاد دولة قطر وتنويع مواردها الاقتصادية

المؤشرات الرئيسية (الشاملة)

3T

84 المساهمة الإجمالية للقطاع في الناتج المحلي الإجمالي (مليار ريال قطري)

4T

%77 مُعدّل القروض الممنوحة للشركات الخاصة (نسبةً إلى إجمالي القروض التجارية)

يتوافق مُستهدف هذا المؤشر مع مُتوسّط حجم القروض التجارية الممنوحة للقطاع الخاصة في دول الخليج العربية

5T

%7 نسبة القروض الممنوحة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (نسبةً إلى إجمالي القروض التجارية)

المؤشرات الداعِمة

- إنتاجية قطاع الخدمات المصرفية (صافي الأرباح المتحققة/عدد المُوظّفين)
- حجم القروض الممنوحة للشركات الخاصة في القطاعات ذات الأولوية (نسبةً إلى إجمالي القروض التجارية)
- نسبة العاملين في قطاع الخدمات المصرفية من حملة الشهادات والمؤهلات ذات الصلة (نسبةً إلى الإجمالي)
- حجم الأصول المالية الإسلامية (نسبةً إلى إجمالي الأصول المصرفية)
- إجمالي قيمة القروض المُخصّصة لتمويل الاستثمارات المُستدامة (أي: القروض الخضراء)

التأمين

المُخرجات الرئيسية

1I النهوض بالكفاءة والفعالية التشغيلية لقطاع التأمين، مع اتخاذ التدابير والإجراءات المُناسبة لإدارة الأخطار

2I تعزيز المساهمة الاقتصادية لقطاع التأمين وتنويعه من خلال زيادة الاستثمار المحلي والحفاظ عليه

المؤشرات الرئيسية
(الشاملة)

6T

4 مساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلي الإجمالي (مليار ريال قطري)

مستويات الاختراق المستهدفة للوصول إلى متوسط معدل اختراق دول مجلس التعاون الخليجي في الأقسام الفرعية الرئيسية (مثل التأمين على الحياة، والسيارات، والرعاية الصحية)

7T

%3.5 نسبة الأقساط المكتتبة الإجمالية إلى نسبة الناتج المحلي الإجمالي غير الهدروكربوني

يتجاوز هذا الطموح دول الخليج العربية الرائدة

المؤشرات الداعِمة

- حصة أقساط التأمين على الحياة المكتتبة (نسبةً إلى إجمالي أقساط التأمين المكتتبة)
- نسبة حجم أقساط إعادة التأمين (نسبةً إلى إجماليّ أقساط التأمين)
- عدد الجهات المُرخّص لها الفاعلة في قطاع تكنولوجيات التأمين
- نسبة العاملين في قطاع التأمين من حملة الشهادات والمؤهلات ذات الصلة
- حجم أموال الصناديق التكافلية الخاضعة للإدارة نسبةً إلى إجمالي قيمة الأصول الخاضعة للإدارة
- حصة أقساط التأمين إزاء الأخطار المناخية/مخاطر التأمين الأخضر المكتتبة (نسبةً إلى إجمالي أقساط التأمين المكتتبة)

منظومة التمويل الرقمي

المُخرجات الرئيسية

1D الخروج بالأطر التنظيمية المُناسبة التي تدعم تسريعَ التحول الرقمي في قطاع الخدمات المالية

2D بنية تحتية ومرافق تعليمية وتكنولوجية تدعم التطبيق الأمثل للتكنولوجيا

المؤشرات الرئيسية
(الشاملة)

8T

المرتبة الـ 30 على مؤشر المراكز المالية العالمية للتكنولوجيا المالية (بالمرتبة)

يتوافق هذا الطموح مع طموحات الدول الرائدة رقميًا

9T

35 عدد الجهات المُرخّصة الفاعلة في قطاعي التكنولوجيا المالية وتكنولوجيات التأمين

يُستتبع ما هو مُحدّد في استراتيجية التكنولوجيا المالية

المؤشرات الداعِمة

المرتبة على مؤشر حماية الملكية الفكرية

نسبة المدفوعات غير النقدية (إلى الإجماليّ)

عدد الخريجين من حملة الشهادات ذات الصلة

عدد الشركات المُشاركة في بيئات الاختبار التي يقوم عليها مصرف قطر المركزي، والمُتخرّجة منها

نسبة المؤسسات المتوافقة مع واجبات الامتثال للبيانات والملتزمة بمتطلبات الإبلاغ وإعداد التقارير

أسواق رأس المال

المُخرجات الرئيسية

1C إيجاد سوق رأس مالٍ جاذبة وابتكارية بمجموعة مُتنوّعة من المنتجات والخدمات والمُشاركين

2C وضع نموذج تشغيلٍ مُستدام وفعال لسوق رأس المال يُتيح استيفاء متطلبات السوق

المؤشرات الرئيسية
(الشاملة)

10T

150% قيمة الأسهم المُتداولة سنويًا في البورصة كنسبةً من سقف السوق الحر

يتجاوز هذا الطموح دول الخليج العربية الرائدة

11T

10 حجم الأصول المدارة من قطر (مليار ريال قطري)

يستهدف المؤشر معدل نمو في حجم الأصول المدارة بواقع الـ 18%؛ وهو ما يُماثل حجم النمو السابق الذي شهدته دول آسيا والمحيط الهادئ

12T

8 أو أكثر | القيمة الإجمالية للسندات الصادرة عن الشركات في دولة قطر (مليار ريال قطري)

المؤشرات الداعِمة

- عدد الشركات الجديدة التي تُدرج في بورصة قطر سنويًا
- قيمة الدخل الثابت للشركات المُدرجة في بورصة قطر (نسبةً إلى الناتج المحلي الإجمالي)
- عدد مديري الأصول المُرخّصين والمتواجدين في دولة قطر
- عدد ورش العمل والمنتديات التعليمية وتبادل المعرفة التي يتم تنظيمها سنويًا
- حصة المعاملات من المستثمرين المؤسسيين (نسبةً إلى إجماليّ عدد المعاملات)
- إجماليّ حجم الصكوك الصادرة نسبةً إلى إجماليّ حجم سوق الدخل الثابت

2. الخدمات المصرفية

المُخرجات، والمبادرات، والبنود الإجرائية والمُؤشرات الرئيسية ذات الأولوية

الخدمات المصرفية | المُخرجات والمبادرات الرئيسية

المخرجات	المبادرات
1B | تحسين الاستقرار المالي، والارتقاء بكفاءة النظام المصرفي ومرونته التشغيلية؛ وبما يُفضي إلى تحسين التنافسية والدفع بعجلة التنمية المستديمة	1.1B | تحديد الإجراءات والتدابير الهادفة إلى رفع مرونة النظام المصرفي، ووضع أطر إدارة الأخطار والشؤون الأمنية التي تتكيّف مع التغيّر في التوجهات السوقية ومع الأخطار الخارجية
	1.2B | وضع المبادئ التوجيهية المُناسبة التي تُنظّم النموذج التشغيلي العام؛ هذا لرفع كفاءة قطاع الخدمات المصرفية، وتعزيز مُمارسات الأعمال المستديمة، والدفع بعجلة التنمية التنظيمية، وزيادة ثقة العملاء والمستهلكين بالقطاع
	1.3B | وضع التوصيات والمبادئ التوجيهية للمصارف والبنوك فيما يخص استراتيجيات التحول الرقميوخطط إدارة الأصول والخدمات الرقمية لديها
2B | إيجادُ قطاع خدمات مصرفية شاملٍ وابتكاريّ يُسهم في تنمية اقتصاد دولة قطر وتنويع مواردها الاقتصادية	2.1B | تنويع المُنتجات والخدمات المالية من خلال إتاحة مزيدٍ من مثل هذه المُنتجات والخدمات (مثلًا: مُنتجات وخدمات التمويل التجاري وتمويل الصادرات) في القطاعات ذات الأولوية بحسب استراتيجية التنمية الوطنية، إلى جانب إتاحةِ مزيدٍ من الخيارات التمويلية أمام الشرائح المتعاملة مع المصارف في شقّيها التجاري والمؤسسي (مثلًا: المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والمؤسسات التجارية، وروّاد الأعمال)
	2.2B | زيادة المُخصّصات التمويلية المُستهدِفة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة القطرية؛ هذا من خلال إطلاقِ مجموعة من البرامج الاستشارية والإرشادية التي تهدف إلى تعريفِ مثل هذه المنشآت بأساسيات الحوكمة المؤسسية والشفافية المالية، وبسُبل تأمين التمويلات ورأس المال، وبغيرها من الموضوعات المرتبطة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية
	2.3B | التوسّع في نطاق الخدمات الاستشارية المصرفية (مثلًا: إدارة الأخطار، والجوانب التنظيمية، والتمويلات المؤسسية)؛ وهذا لزيادة معدّل إيرادات قطاع الخدمات المصرفية من غير القروض والفوائد
	2.4B | زيادة عددِ حلول الخدمات المالية لسدّ الفجوات القائمة وتوسعة نطاق الخدمات والمنتجات في السوق، والمتضمّنة الحلول الرقمية، وحلول التمويل الإسلامي، والحلول المستديمة (الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية) التي تُسهم في بلوغ الحياد المناخيّ
	2.5B | تيسيرُ سُبل الابتكار والتحوّل الرقمي في قطاع الخدمات المصرفية على وجه العموم، والدفع بعجلة تنمية قطاع التكنولوجيا المالية أيضًا
	2.6B | تزويدُ قطاع الخدمات المصرفية بالمهارات والمعارف والتدريبات الضرورية لرفع كفاءة العمليات المصرفية التشغيلية

الخدمات المصرفية | المُخرجات الأولى للمبادرات والبنود الإجرائية ذات الأولوية

1B | تحسين الاستقرار المالي، والارتقاء بكفاءة النظام المصرفي ومرونته التشغيلية؛ وبما يُفضي إلى تحسين التنافسية والدفع بعجلة التنمية المستديمة

المبادرات	البنود الإجرائية ذات الأولوية المُحدّدة
1.1B | تحديد الإجراءات والتدابير الهادفة إلى رفع مرونة النظام المصرفي، ووضع أطر إدارة الأخطار والشؤون الأمنية التي تتكيّف مع التغيّر في التوجهات السوقية ومع الأخطار الخارجية	1.1.1B | تعيينُ البنود الإجرائية، وتحديدها بوضوحٍ، للتخفيف من حدّة الأخطار المناخية، فضلًا عن وضع المبادئ التوجيهية التي تُنظّم أعمال إعادة تقييم الأصول المُعتمِدة على الكربون
	1.1.2B | وضع أُطرِ عمل شاملة تعنى بالتخفيف من حدّة الأخطار على مُختلف الصُعد (مثلًا: الأخطار التشغيلية، والأخطار المُرتبطة بالسمعة المؤسسية، والأخطار المتأتية عن الإعمال بالحلول والخدمات الجديدة)، وإقامة الشراكات الدولية سعيًا إلى التخفيف من الأخطار السيبرانية استنادًا إلى المعايير وأفضل الممارسات المُتّبعة دوليًا
	1.1.3B | ضمان شفافية البيانات والتعاملات مع، وبين، الجهات المعنية بقطاع الخدمات المالية؛ وهذا من أجل رفع الكفاءة
	1.1.4B | إصلاح/تطوير إجراءات دخول السوق، وبما يُسهّل دخول السوق على شركات الخدمات المالية الأجنبية
1.2B | وضع المبادئ التوجيهية المُناسبة التي تُنظّم النموذج التشغيلي العام؛ هذا لرفع كفاءة قطاع الخدمات المصرفية، وتعزيز مُمارسات الأعمال المستدامة، والدفع بعجلة التنمية التنظيمية، وزيادة ثقة العملاء والمستهلكين بالقطاع	1.2.1B | مراجعة هياكل الحوكمة المؤسسية بغية ضمان إنفاذ آلياتٍ إدارية ورقابية فعالة تُنظّم قطاع الخدمات المصرفية
	1.2.2B | استحداثُ آلياتٍ تعنى بحماية الودائع؛ هذا لزيادة ثقة العملاء بالقطاع عمومًا
	1.2.3B | المُقارنة معياريًا بين قطاع الخدمات المصرفية القطري وبين القطاعات الدولية لتحديد مدى كفاءة الأول قياسًا بالمعايير الدولية، علاوةً على إصدار المبادئ التوجيهية للمُواصلة في رفع كفاءة وفاعلية القطاع
	1.2.4B | تطوير منصّة مركزية للدفع المُسبق تُتيح إمكانية متابعة الحركات والكشف عن الاحتيالات لحظيًا وآنيًا، والرفع من كفاءة هذه المنصّة، وتيسير سُبل التداول بالعملات الأجنبية من خلالها
1.3B | وضع التوصيات والمبادئ التوجيهية للمصارف والبنوك فيما يخص استراتيجيات التحول الرقمي وخطط إدارة الأصول والخدمات الرقمية لديها	1.2.1B | وضع مبادئ توجيهية واضحة تُحدّد سُبل تحسين المصارف والبنوك من تجربة عملائها، وإطلاقها للمُنتجات والخدمات الرقمية، واستفادتها من البيانات، وتوظيفها للتكنولوجيا الرقمية
	1.2.2B | تحديد معايير تقييمٍ تُستخدم في تقييم استراتيجيات التحول الرقمي التي تعتمدها البنوك والمصارف؛ وهذا لضمان وضوح المسار الذي تسلكه هذه البنوك والمصارف في التحوّل رقميًا

الخدمات المصرفية | المُخرجات الثانية للمبادرات والبنود الإجرائية ذات الأولوية (2/1)

2B | إيجادُ قطاع خدمات مصرفية شاملٍ وابتكاريّ يُسهم في تنمية اقتصاد دولة قطر وتنويع مواردها الاقتصادية

المبادرات	البنود الإجرائية ذات الأولوية المُحدّدة
2.1B | تنويع المُنتجات والخدمات المالية من خلال إتاحة مزيدٍ من مثل هذه المُنتجات والخدمات (مثلًا: مُنتجات وخدمات التمويل التجاري وتمويل الصادرات) في القطاعات ذات الأولوية بحسب استراتيجية التنمية الوطنية، إلى جانب إتاحةِ مزيدٍ من الخيارات التمويلية أمام الشرائح المتعاملة مع المصارف في شقّها التجاري والمؤسسي (مثلًا: المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والمؤسسات التجارية، وروّاد الأعمال)	2.1.1B | إضفاء الطابع التخصّصي على المُنتجات والخدمات التي تُقدّمها البنوك والمصارف من خلال استيفاء احتياجات القطاعات (مثلًا: الصناعات التحويلية، والخدمات اللوجستية، والسياحة) والفئات (مثلًا: الوافدون) المُستهدفة
	2.1.2B | إطلاق البرامج والمشروعات والمُبادرات اللازمة لتوسعة نطاق المُنتجات والخدمات التمويلية غير التقليدية (مثلًا: التمويل الأصغر، والتمويل الثانوي)؛ وهذا لتخصيص مثل هذه الخيارات استيفاءً لمُختلف الاحتياجات
	2.1.3B | تعزيز الخيارات الاستثمارية المحلية والإسلامية
2.2B | زيادة المُخصّصات التمويلية المُستهدِفة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة القطرية؛ هذا من خلال إطلاقِ مجموعة من البرامج الاستشارية والرقابية التي تهدف إلى تعريفِ مثل هذه المنشآت بأساسيات الحوكمة المؤسسية والشفافية المالية، وبسُبل تأمين التمويلات ورأس المال، وبغيرها من الموضوعات المرتبطة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية	2.2.1B | مُعالجة ما قد يُفاقم من حدّة الأخطار الائتمانية التي قد تُؤثر على إمكانية حصول المنشآت الصغيرة والمتوسطة على التمويل من خلال تقديم الحلول الاستشارية المُتخصّصة لهذه المنشآت
	2.2.2B | إطلاقُ برنامجٍ رقابيّ يكون معه توجيهُ المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتثقيفها في شأن الموضوعات المُرتبطة بالحوكمة المؤسسية والشفافية المالية وتأمين رأس المال
	2.2.3B | استحداثُ منصّات ومنتدياتٍ اجتماعية يكون معها تعميقُ سُبل التعاون والتنسيق بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة وبين قطاع الخدمات المصرفية
	2.2.4B | النظرُ في تنقيح نظام ضمان الائتمان المصرفيّ الحالي بغية شملِ المنشآت الصغيرة والمتوسطة بهذا النظام
2.3B | التوسّع في نطاق الخدمات الاستشارية المصرفية (مثلًا: إدارة الأخطار، والجوانب التنظيمية، والتمويلات المؤسسية)؛ وهذا لزيادة معدّل إيرادات قطاع الخدمات المصرفية من غير القروض والفوائد	2.3.1B | تقييمُ السوق لتحديد المجالات السانحة للمُشاركة في تقديم الخدمات الاستشارية للجهات الفاعلة في قطاع الخدمات المصرفية في دولة قطر (مثلًا: في قطاعيّ الغاز الطبيعي المسال والخدمات اللوجستية)
	2.3.2B | تحديد المُعيقاتِ الماثلة أمام المصارف والبنوك من أجل التوسّع في تقديم الخدمات الاستشارية لها، وإطلاق برامج التحفيز الهادفة إلى التحفيز على توسعة نطاق المُنتجات والخدمات المُقدّمة
	2.3.3B | تقديم خدمات إدارة الثروات المُستهدِفة لشريحتيّ العملاء التجاريين وكبار العملاء

الخدمات المصرفية | المُخرجات الثانية للمبادرات والبنود الإجرائية ذات الأولوية (2/2)

2B | إيجادُ قطاع خدمات مصرفية شاملٍ وابتكاريّ يُسهم في تنمية اقتصاد دولة قطر وتنويع مواردها الاقتصادية

المبادرات	البنود الإجرائية ذات الأولوية المُحدّدة
2.4B | زيادة عددِ حلول الخدمات المالية لسدّ الفجوات القائمة وتوسعة نطاق الخدمات والمنتجات في السوق، والمتضمّنة الحلول الرقمية، وحلول التمويل الإسلامي، والحلول المستديمة (الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية) التي تُسهم في بلوغ الحياد المناخيّ	2.4.1B | استحداثُ مزيدٍ من مُنتجات وخدمات التمويل الإسلامي وتلك المُمتثِلة لمتطلبات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية؛ وهذا لتوسعة نطاق قطاع الخدمات المصرفية
	2.4.2B | وضع سياسات مُوحّدة ومُنسّقة تتبعها جهاتُ تنظيم القطاع الماليّ في ترخيص مُقدّمي الخدمات المالية الجدد والموافقة على المنتجات والخدمات المالية الجديدة
	2.4.3B | إطلاق البرامج الهادفة إلى زيادة الشمولية على مُستوى قطاع الخدمات المصرفية، والتشارك مع المؤسسات والمنظمات ذات الصلة، مثل رابطة سيدات الأعمال القطريات
2.5B | تيسيرُ سُبل الابتكار والتحوّل الرقمي في قطاع الخدمات المصرفية على وجه العموم، والدفع بعجلة تنمية قطاع التكنولوجيا المالية أيضًا	2.5.1B | استحداثُ منصّة صيرفةٍ مفتوحة بالتشارك مع الجهات الحكومية والخاصة المعنية ذات الصلة؛ وهذا لمضان تحسين عمليات وإجراءات الصيرفة والنهوض بمستوى الشفافية
	2.5.2B | مُراجعة البُنى التقنية التحتية لقطاع الخدمات المصرفية، وعملياته التشغيلية، وإجراءات استمرارية الأعمال التي يعتمدها؛ وهذا دوريًا وباستقلالية
	2.5.3B | وضع المبادئ التوجيهية السياسية التي تُنظّم شأن التكنولوجيا التمكينية ذات الأولوية (أي: تطبيق تكنولوجيا الحوسبة السحابية، وتطوير البرمجيات الوسيطة وتطبيقها، وتخصيص التكنولوجيا لتيسير سبُل الصيرفة المفتوحة، مثل: الواجهات البرمجية ["sIPA"])
2.6B | تزويدُ قطاع الخدمات المصرفية بالمهارات والمعارف والتدريبات الضرورية لرفع كفاءة العمليات المصرفية التشغيلية	2.6.1B | استحداثُ البرامج التي تُركّز على إدارة الكفاءات والموارِد البشرية؛ وهذا لإكساب مثل هذه الكفاءات والموارِد المهارات اللازمة للعمل في المجالات الرئيسية ذات الأولوية، كالتمويل الإسلامي والحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، بغية تيسير سُبل مشاركة المعارف المُختلفة وتبادلها
	2.6.2B | عقد ورش العمل والبرامج التوجيهية الهادفة إلى النهوض بقدرات الكفاءات والموارِد فيما يخصّ الأمن السيبراني
	2.6.3B | ابتعاثُ الكفاءات المُتميّزة وإلحاقها بالبرامج الجامعية التي تُركّز على شحذ مهاراتها العملية التي يستلزمها قطاع الخدمات المصرفية في دولة قطر

الخدمات المصرفية| مؤشرات المبادرات الرئيسية

المبادرات	المؤشرات الرئيسية
1.1B | تحديد الإجراءات والتدابير الهادفة إلى رفع مرونة النظام المصرفي، ووضع أطر إدارة الأخطار والشؤون الأمنية التي تتكيّف مع التغيّر في التوجهات السوقية ومع الأخطار الخارجية	مدى التغيّر الحاصل في نتائج برنامج تقييم القطاع المالي (صندوق النقد الدولي/البنك الدولي) أو نتائج تقييم مجموعة العمل المالي
1.2B | وضع المبادئ التوجيهية المُناسبة التي تُنظّم النموذج التشغيلي العام؛ هذا لرفع كفاءة قطاع الخدمات المصرفية، وتعزيز مُمارسات الأعمال المستديمة، والدفع بعجلة التنمية التنظيمية، وزيادة ثقة العملاء والمستهلكين بالقطاع	إنتاجية قطاع الخدمات المصرفية (صافي الأرباح المتحققة/عدد المُوظّفين)
1.3B | وضع التوصيات والمبادئ التوجيهية للمصارف والبنوك فيما يخص استراتيجيات التحول الرقميوخطط إدارة الأصول والخدمات الرقمية لديها	نسبة المؤسسات المتوافقة مع إرشادات برنامج تقييم القطاع المالي وإرشادات مجموعة العمل المالي
2.1B | تنويع المُنتجات والخدمات المالية من خلال إتاحة مزيدٍ من هذه المُنتجات والخدمات في القطاعات ذات الأولوية بحسب استراتيجية التنمية الوطنية، إلى جانب إتاحةِ مزيدٍ من الخيارات التمويلية أمام الشرائح المتعاملة مع المصارف في شقّيها التجاري والمؤسسي (مثلًا: المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والمؤسسات التجارية، وروّاد الأعمال)	حجم القروض الممنوحة للشركات الخاصة في القطاعات ذات الأولوية (نسبةً إلى إجمالي القروض التجارية)
2.2B | زيادة المُخصّصات التمويلية المُستهدِفة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة القطرية؛ هذا من خلال إطلاقِ مجموعة من البرامج الاستشارية والإرشادية التي تهدف إلى تعريفِ هذه المنشآت بأساسيات الحوكمة المؤسسية والشفافية المالية، وبسُبل تأمين التمويلات ورأس المال، وبغيرها من الموضوعات المرتبطة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية	حصة قروض المنشآت الصغيرة والمتوسطة من إجمالي القروض التجارية
2.3B | زيادة عددِ حلول الخدمات المالية لرأب الفجوات القائمة وتوسعة نطاق الخدمات والمنتجات في السوق، والمتضمّنة الحلول الرقمية، وحلول التمويل الإسلامي، والحلول المستديمة (الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية) التي تُسهم في بلوغ الحياد المناخيّ	حجم الأصول المالية الإسلامية نسبةً إلى إجمالي الأصول المصرفية إجمالي قيمة القروض المُخصّصة لتمويل الاستثمارات المُستدامة (أي: القروض الخضراء)
2.4B | تيسيرُ سُبل الابتكار والتحوّل الرقمي في قطاع الخدمات المصرفية على وجه العموم، والدفع بعجلة تنمية قطاع التكنولوجيا المالية أيضًا	نسبة الحسابات المفتوحة من خلال النظام الإلكتروني المصرفي المستخدم في استبيانِ معلومات العملاء ("e-KYC") حجم طلباتِ الصيرفة المُصعّدة باستخدام الواجهات البرمجية الوسيطة مفتوحة المصدر ("APIs") عدد الجهات المُرخّص لها والفاعلة في قطاع تكنولوجيات التأمين
2.5B | تزويدُ قطاع الخدمات المصرفية بالمهارات والمعار والتدريبات الضرورية لرفع كفاءة العمليات المصرفية التشغيلية	نسبة العاملين في قطاع الخدمات المالية من حملة الشهادات والمؤهلات ذات الصلة إسهام قطاع الخدمات المالية في زيادة معدلات التوظيف (نسبةً إلى إجماليّ معدلات التوظيف)

3. قطاع التأمين

المُخرجات، والمبادرات، والبنود الإجرائية والمُؤشرات الرئيسية ذات الأولوية

قطاع التأمين | المُخرجات والمبادرات الرئيسية

المخرجات	المبادرات
1I | النهوض بالكفاءة والفعالية التشغيلية لقطاع التأمين، مع اتخاذ التدابير والإجراءات المُناسبة لإدارة الأخطار	1.1I | مراجعة النماذج التشغيلية والأُطرِ التنظيمية التي تعتمدها شركات التأمين، واستمثالها؛ هذا لتحسين مُجمل العمليات التشغيلية والنهوض بكفاءتها
	1.2I | وضع الأُطرِ التنظيمية والخروج بالتوصياتِ التي من شأنها رفع الجاهزية التشغيلية لدى شركات التأمين، والنهوض بكفاءة عمليات إدارة الأخطار لديها، وتحسين أمنها السيبراني، وتدعيمِ شتى الأمور التي تكفل لها الاستمرار بعملها؛ وهذا كلّه لمواكبة التغييرات التي تطرأ على مشهد الأعمال، وللبقاء على اطلاع بالمستجدات السوقية، وللتحوّط باللازم إزاء الأخطار الخارجية
	1.3I | إتاحة أفضل البُنى التحتية المُمكنة لمُزاولة النشاط التأميني، ووضع إطار إبلاغٍ يضمن وصولَ المعنيّين إلى البيانات المالية اللازمة
	1.4I | تزويدُ شركات التأمين بالقدراتِ والكفاءاتِ اللازمة(مثلًا: المهارات، والمعارِف، والتدريبات الضرورية)؛ وهذا للدفع بعجلة تنمية القطاع عمومًا
2I | تعزيز المساهمة الاقتصادية لقطاع التأمين وتنويعه من خلال زيادة الاستثمار المحلي والحفاظ عليه	2.1I | التوسّع في المُنتجات والخدمات المُتاحة بغية تغطية كامل الأخطار التي يُمكن التأمين ضدّها وكامل أنواع التأمين المُمكنة، والمُتضمّنة التأمين على الحياة والتأمين الصحي، بالإضافة إلى تحسين قنواتِ التوزيع؛هذا مع ضمان التميّز في مجموعة من القطاعات الفرعية المُحدّدة للإفادة من الفرص السانحة (مثلًا: إعادة التأمين، والتكافل، وغير ذلك)
	2.2I | إعداد مُخطّط تفصيليّ بسُبل رفع حجم طلب العملاء على مُنتجات التأمين؛ هذا بتوظيفِ التدريبات التعليمية، والبرامج التحفيزية، والحملات التوعوية، وهذا كلّه مع التأكيد على موقِف مصرف قطر المركزي على أهمية قطاع التأمين
	2.3I | إدخال الإصلاحات والتطويرات اللازمة لتيسيرِ سُبل تحوّل قطاع التأمين رقميًا، وتحديد التدابير والإجراءات اللازمة لتأسيس مركزِ تكنولوجيات التأمين رائدفي دولة قطر
	2.4I | تحسين الخدمات والمُنتجات التأمينية المُرتبطة بالأخطار المناخية والحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في دولة قطر من خلال إيجاد الحلول الشاملة والجامعة؛ هذا مع توفير الأدلّة التوجيهية التي من شأنها تمكين قطاع التأمين من قياس بصمته الكربونية

قطاع التأمين | المُخرجات الأولى للمبادرات والبنود الإجرائية ذات الأولوية

1I | النهوض بالكفاءة والفعالية التشغيلية لقطاع التأمين، مع اتخاذ التدابير والإجراءات المُناسبة لإدارة الأخطار

المبادرات	البنود الإجرائية ذات الأولوية المُحدّدة
1.1I	مراجعة النماذج التشغيلية والأُطرِ التنظيمية التي تعتمدها شركات التأمين، واستمثالها؛ هذا لتحسين مُجمل العمليات التشغيلية والنهوض بكفاءتها	1.1.1I	إصدار المبادئ التوجيهية والأُطرِ التنظيمية استنادًا إلى أفضل الممارسات المُتّبعة دوليًا بغية النهوض بكفاءة قطاع التأمين (بالاعتماد على طبيعة المُنتجات والخدمات المُتوافرة/المُزمع استحداثها)
	1.1.2I	تشجيع سوق التأمين على تظفيرِ جهودها سعيًا إلى توسعة نطاقها وتحسين ملاءتها
	1.1.3I	معاودة استثمار المدخولاتِ المتأتية من بيع البرامج التأمينية في السوق القطرية، وإضفاء الطابع المؤسسي عليها؛ هذا من خلال توطين القدرات والكفاءات المُتخصّصة في مجاليّ المناقلات التأمينية وإدارة الأصول
1.2I	وضع الأُطرِ التنظيمية والخروج بالتوصياتِ التي من شأنها رفع الجاهزية التشغيلية لدى شركات التأمين، والنهوض بكفاءة عمليات إدارة الأخطار لديها، وتحسين أمنها السيبراني، وتدعيمِ شتى الأمور التي تكفل لها الاستمرار بعملها؛ وهذا كلّه لمواكبة التغييرات التي تطرأ على مشهد الأعمال، وللبقاء على اطلاع بالمستجدات السوقية، وللتحوّط باللازم إزاء الأخطار الخارجية	1.2.1I	مراجعة التعليمات الناظِمة لقطاع التأمين (والمُتضمّنة التعليمات عبر الحدوديّة)؛ وهذا لضمان وجود آليات مناسبة للرقابة على إعادة التأمين ووضع حدود عمل شركات التأمين بها، علاوةً على الدعمِ في إدارة المخاطر التي يتعرّض إليها قطاع التأمين عمومًا
	1.2.2I	وضع أُطرِ عمل شاملة تُعنى بالتخفيف من حدّة الأخطار على مُختلف الصُعد في قطاع التأمين (مثلًا: الأخطار التشغيلية، والأخطار المُرتبطة بالسمعة المؤسسية، والأخطار المتأتية عن تطبيق بالحلول والخدمات الجديدة)، وإقامة الشراكات الدولية سعيًا إلى التخفيف من الأخطار السيبرانية
	1.2.3I	إنفاذ السياسات التي تُلزِمُ شركات التأمين بتنفيذ خطط حوكمة المشاريع وإدارة التغيير؛ هذا لضمان مواكبة القطاع لما هو معمولٌ به في الدول المعيارية
1.3I	إتاحة أفضل البُنى التحتية المُمكنة لمُزاولة النشاط التأميني، ووضع إطار إبلاغٍ يضمن وصولَ المعنيّين إلى البيانات المالية اللازمة	1.3.1I	مُراجعة البُنى التقنية التحتية بقطاع التأمين، ومعها خُططُ التشغيل واستمرارية الأعمال؛ وهذا لضمان كون هذه الخطط تُراعي مجمل التطوّرات الخارجية التي قد تطرأ
	1.3.2I	مُراجعة تعليمات التسعير التنظيمية بغية ضمان شفافيتها لئلا تُقوّض أيٌّ من الممارسات التسعيرية غير مشروعة المنافسة في القطاع
	1.3.3I	وضع المبادئ التوجيهية والتعليمات التنظيمية لزيادة الشفافية من خلال رفع جودة البيانات ودقّتها تحسينًا لقدرات القطاع التحليلية
1.4I	تزويدُ شركات التأمين بالقدراتِ والكفاءاتِ اللازمة (مثلًا: المهارات، والمعارِف، والتدريبات الضرورية)؛ وهذا للدفع بعجلة تنمية القطاع عمومًا	1.4.1I	عقد ورش العمل والبرامج التوجيهية الهادفة إلى النهوض بقدرات الكفاءات والموارِد فيما يخصّ الأمن السيبراني
	1.4.2I	استحداثُ البرامج التي تُركّز على إدارة الكفاءات والموارِد البشرية؛ وهذا لإكساب مثل هذه الكفاءات والموارِد المهارات اللازمة للتعاطي في المجالات الرئيسية ذات الأولوية، كبرامج إعادة التأمين والتكافل
	1.4.3I	ابتعاث الكفاءات وإلحاقها بالبرامج الجامعية المُتخصّصة لتوطينِ المعرفة والدراية بالمُمارسات التأمينية

قطاع التأمين | المُخرجات الثانية للمبادرات والبنود الإجرائية ذات الأولوية

2| تعزيز المساهمة الاقتصادية لقطاع التأمين وتنويعه من خلال زيادة الاستثمار المحلي والحفاظ عليه

المبادرات	البنود الإجرائية ذات الأولوية المُحدّدة
2.1| التوسّع في المُنتجات والخدمات المُتاحة بغية تغطية كامل المخاطر التي يُمكن التأمين ضدّها وكامل أنواع التأمين المُمكنة، والمُتضمّنة التأمين على الحياة والتأمين الصحي، بالإضافة إلى تحسين قنواتِ التوزيع؛ هذا مع ضمان التميّز في مجموعة من القطاعات الفرعية المُحدّدة للإفادة من الفرص السانحة (مثلًا: إعادة التأمين، والتكافل، وغير ذلك)	2.1.1| تقييمُ قطاع التأمين باستمرارٍ لتحديد أيٍ من الفجوات الإضافية القائمة على مُستوى السوق (المُنتجات والخدمات)
	2.1.2| وضع مُخطّط تفصيليّ بسُبل التوسّع بالخدمات والمُنتجات التأمينية في القطاعات الرئيسية ذات الأولوية (مثلًا: الغاز الطبيعي المسال، والخدمات اللوجستية، والسياحة) وفي المجالات الأخرى ذات الصلة، مثل إعادة التأمين والتكافل
	2.1.3| البحثُ في الفرص السانحة لتحسين توزيع خدمات التأمين من خلال العمل بآليات البيع المناسبة والاستعانة بقنوات التوزيع الثالثة (مثلًا: المصارف والبنوك)
	2.1.4| إنفاذ السياسات التي تُنظّم عمل شركات التأمين الخارجية التي تستهدِفُ سوق الخدمات المالية في دولة قطر، وعلى وجه الخصوص تلك السياسات التي تعنى بأنشطة إعادة التأمين عبر الحدودية
2.2| إعداد مُخطّط تفصيليّ بسُبل رفع حجم طلب العملاء على مُنتجات التأمين؛ هذا بتوظيفِ التدريبات التعليمية، والبرامج التحفيزية، والحملات التوعوية، وهذا كلّه مع التأكيد على موقِف مصرف قطر المركزي على أهمية قطاع التأمين	2.2.1| الترويجُ لمجموعة المُنتجات التأمينية التي يقلّ الطلب عليها حاليًا (مثلًا: برامج التأمين على الحياة، وبرامج البطالة الطوعية)؛ وهذا من خلال زيادة الوعي بها والتعريفِ بميزاتها الرئيسية
	2.2.2| إذكاء الثقافة المالية لدى عملاء التأمين (من المؤسسات والأفراد)
	2.2.3| إلزامُ شركات التأمين بالإفصاح عن تفاصيل مُنتجاتها وبرامجها التأمينية، كالمبالغ المقتطعة والاستثناءات البرامجية، وزيادة الشفافية فيما يخص كلف المُنتجات والبرامج التأمينية وما يُستحقّ على إثرها
2.3| إدخال الإصلاحات والتطويرات اللازمة لتيسيرِ سُبل تحوّل قطاع التأمين رقميًا، وتحديد التدابير والإجراءات اللازمة لتأسيس مركزِ تكنولوجيات التأمين رائد في دولة قطر	2.3.1| إدخال الإصلاحات والتطويرات اللازمة بغية تيسير سُبل إطلاق شركات التأمين لمشروعاتها التأمينية المُشتركة
	2.3.2| تحديد المُعيقات التي تحول دون إضفاء الطابع الرقمي على قطاع التأمين، وتقديم الحلول المُوجّهة
	2.3.3| مُراجعة التكنولوجيات الناشئة في قطاع التأمين، والتوصية بتبنيها
	2.3.4| إطلاق مُسرّعة تختصّ بقطاع وتكنولوجيات التأمين وتشغيلها
2.4| تحسين الخدمات والمُنتجات التأمينية المُرتبطة بالأخطار المناخية والحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في دولة قطر من خلال إيجاد الحلول الشاملة والجامعة؛ هذا مع توفير الأدلّة التوجيهية التي من شأنها تمكين قطاع التأمين من قياس بصمته الكربونية	2.4.1| البحثُ في الفرص السانحة لاستحداثِ المُنتجات والخدمات التأمينية الخاصة التي تؤمن ضد الأخطار المناخية، والإفادة منها
	2.4.2| وضع المبادئ التوجيهية والسياسات التي تُلزمُ شركات التأمين بقياس بصماتها الكربونية
	2.4.3| تقديم الحلول التأمينية المُخصّصة لزيادة الشمولية (مثلًا: كبار السن، وذوو الدخل المنخفض، والوافدون)

قطاع التأمين| مؤشرات المبادرات الرئيسية

المبادرات	المؤشرات الرئيسية
1.1I |مراجعة النماذج التشغيلية والأُطرِ التنظيمية التي تعتمدها شركات التأمين، واستمثالها؛ هذا لتحسين مُجمل العمليات التشغيلية والنهوض بكفاءتها	نسبة المؤمّن عليه إلى المنقول تأمينه (المؤمّن عليه: ما لا تُؤمّن عليه شركة التأمين لدى شركة تأمينٍ أخرى | المنقول تأمينه: ما يُؤمّن لدى شركة تأمينٍ أخرى)
1.2I | وضع الأُطرِ التنظيمية والخروج بالتوصيات التي من شأنها رفع الجاهزية التشغيلية لدى شركات التأمين، والنهوض بكفاءة عمليات إدارة الأخطار لديها، وتحسين أمنها السيبراني، وتدعيمِ شتى الأمور التي تكفل لها الاستمرار بعملها؛ وهذا كلّه لمواكبة التغييرات التي تطرأ على مشهد الأعمال، وللبقاء على اطلاع بالمستجدات السوقية، وللتحوّط باللازم إزاء الأخطار الخارجية	نسبة المؤسسات الملتزمة بالأطر الاسترشادية المحددة في قطاع التأمين (مثل الأمن السيبراني وإدارة المخاطر)
1.3I | إتاحة أفضل البُنى التحتية المُمكنة لمُزاولة النشاط التأميني، ووضع إطار إبلاغٍ يضمن وصولَ المعنيّين إلى البيانات المالية اللازمة	نسبة المؤسسات المُستفيدَة من قاعدة البيانات المركزية
1.4I | تزويدُ شركات التأمين بالقدراتِ والكفاءاتِ اللازمة(مثلًا: المهارات، والمعارِف، والتدريبات الضرورية)؛ وهذا للدفع بعجلة تنمية القطاع عمومًا	نسبة العاملين في قطاع الخدمات المالية من حملة الشهادات والمؤهلات ذات الصلة
2.1I | التوسّع في المُنتجات والخدمات المُتاحة بغية تغطية كامل الأخطار التي يُمكن التأمين ضدّها وكامل أنواع التأمين المُمكنة، والمُتضمّنة التأمين على الحياة والتأمين الصحي، بالإضافة إلى تحسين قنواتِ التوزيع؛ هذا مع ضمان التميّز في مجموعة من القطاعات الفرعية المُحدّدة للإفادة من الفرص السانحة (مثلًا: إعادة التأمين، والتكافل، وغير ذلك)	حصة أقساط التأمين على الحياة المكتتبة (نسبةً إلى إجمالي أقساط التأمين المكتتبة) حجم أموال الصناديق التكافلية الخاضعة للإدارة نسبةً إلى إجمالي قيمة الأصول الخاضعة للإدارة
2.2I | إعداد مُخطّط تفصيليّ بسُبل رفع حجم طلب العملاء على مُنتجات التأمين؛ هذا بتوظيفِ التدريبات التعليمية، والبرامج التحفيزية، والحملات التوعوية، وهذا كلّه مع التأكيد على موقِف مصرف قطر المركزي على أهمية قطاع التأمين	التغيّر في وعي العملاء ومدى ثقتهم بقطاع التأمين
2.3I | إدخال الإصلاحات والتطويرات اللازمة لتيسيرِ سُبل تحوّل قطاع التأمين رقميًا، وتحديد التدابير والإجراءات اللازمة لتأسيس مركزِ تكنولوجيات التأمين رائد في دولة قطر	عدد الجهات المُرخّص لها الفاعلة في قطاع تكنولوجيات التأمين
2.4I | تحسين الخدمات والمُنتجات التأمينية المُرتبطة بالأخطار المناخية والحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في دولة قطر من خلال إيجاد الحلول الشاملة والجامعة؛ هذا مع توفير الأدلّة التوجيهية التي من شأنها تمكين قطاع التأمين من قياس بصمته الكربونية	حصة أقساط التأمين إزاء الأخطار المناخية/مخاطر التأمين الأخضر المكتتبة (نسبةً إلى إجمالي أقساط التأمين المكتتبة)

4. منظومة التمويل الرقمي

المُخرجات، والمبادرات، والبنود الإجرائية والمُؤشرات الرئيسية ذات الأولوية

منظومة التمويل الرقمي | المُخرجات والمبادرات الرئيسية

المخرجات	المبادرات
1D | الخروج بالأطر التنظيمية المُناسبة التي تدعم تسريعَ التحول الرقمي في قطاع الخدمات المالية	1.1D | التحسين على الأُطرِ القانونية والتنظيمية لتقنية السجلات الموزعة والعملات والأصول الرقمية، والتمويل اللامركزي، وغيرها؛ وهذا **لضمان الأمن والاستقرار، ولتعميقِ الثقة بالبيئتين القانونية والاقتصادية**(مثلًا: مكافحة غسيل الأموال، واستِبيان المعلومات المُرتبطة بالعملاء ("KYC")/التعاملات ("KYT")، وتأمين المحفوظات، وحماية حقوق الملكية)
	1.2D | وضع السياسات والحوافز المُناسبة **للإفادة أكثرَ من المجالات التخصّصية**(مثلًا: تكنولوجيات التأمين، والتمويل الإسلامي الرقمي)
	1.3D | توفيرُ الحوافز وإتاحة إمكانية الحصول على التمويلات وإقامة العلاقات **لجذبِ شركات التكنولوجيا المالية الدولية إلى قطر**، وتيسير سُبل دخولها إلى السوق المحلية (مثلًا: تعيينُ بيئات اختبارٍ تنظيمية، واحتضانُ تلك الشركات، ومنحها مساحاتٍ مكتبية بالمجان تُباشر أعمالها من خلالها، وسواها من الأمور)
	1.4D | **النهوضُ بالاشتمال الماليّ ورفع معدّلات تبني نُظم الدفع والسداد الرقمية من خلال تعزيز التكامل على مُستوى المنظومة**، والعمل بحلول الصيرفة الرقمية وغيرها من الحلول الابتكارية
2D | بنية تحتية ومرافق تعليمية وتكنولوجية تدعم التطبيق الأمثل للتكنولوجيا	2.1D | تأسيس **مركز تميّز يُركّز على الكفاءات والمواهب في قطاع التكنولوجيا المالية** ويُوفّر التدريبات والتجارب التعلّمية الغامِرة، ويُقدّم المِنَح إلى الابتكارات التقنية
	2.2D | تيسيرُ سُبل **إقامة البُنى التحتية عالمية المُستوى المُشتركة سوقيًا**، والمُتضمّنة البيئات التجريبية التي تحتضِنُ الشركات التقنية الناشئة؛ وهذا بالاستفادة من مُقدّمي الخدمات والتكنولوجيا من ذوي الثقة والأهلية في تأسيس منظومة تمويلٍ رقميّ رائدة في دولة قطر (وبما يتضمّن التكنولوجيا المالية، وتكنولوجيات التأمين، والتكنولوجيا التنظيمية، وغيرها)
	2.3D | وضع **أُطرِ عملٍ تُنظّم إمكانية الوصول إلى البيانات وجمعها، ورفع كفاءة** الجهات القطاعية المُشاركة في هذا الجانب؛ وهذا لتحسين الرقابة على التكنولوجيا التنظيمية والابتكارات الأخرى، والدفع بعجلة تبنيها

هذه المُبادرات تُغطّيها استراتيجية تنويع أنشطة قطاع الخدمات المالية في إطار استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة

منظومة التمويل الرقمي | المُخرجات الأولى للمبادرات والبنود الإجرائية ذات الأولوية

1D | الخروج بالأطر التنظيمية المُناسبة التي تدعم تسريعَ التحول الرقمي في قطاع الخدمات المالية

المبادرات	البنود الإجرائية المُحدّدة
1.1D | التحسين على الأُطرِ القانونية والتنظيمية لتقنية السجلات الموزعة والعملات والأصول الرقمية، والتمويل اللامركزي، وغيرها؛ وهذا لضمان الأمن والاستقرار، ولتعميقِ الثقة بالبيئتين القانونية والاقتصادية(مثلًا: مكافحة غسيل الأموال، واستِبيان المعلومات المُرتبطة بالعملاء ("KYC")/التعاملات ("KYT")، وتأمين المحفوظات، وحماية حقوق الملكية)	1.1.1D | وضع إطار عملٍ يعنى بالأصول الرقمية الناشئة وبالإجراءات المتصلة بها، والتحديث عليه باستمرار؛ هذا بعد إجراء مُقارنة معيارية مع الدول الأخرى في المنطقة
	1.1.2D | وضع أُطرِ عملٍ فعّالة يُعتمَد عليها في إضفاء الطابع المؤسسي على عملية تبني قطاع الخدمات المالية للابتكارات الناشئة (مثلًا: بيئات الاختبار، وحاضنات الأعمال، وغيرها)، **والتحديث عليها باستمرار**
	1.1.3D | إصدار مبادئ توجيهية واضحة ومتمايزة تضمن حماية العملاء على الصُعد كافةً وارتباطاتها بالأصول والخدمات الرقمية، والإسهام في تسوية النزاعات (مثلًا: التفرقة بين الرموز غير القابلة للاستبدال ["NFTs"] وبين النماذج المالية الأخرى، كالتمويل غير المركزيّ، وسوى ذلك)
1.2D | وضع السياسات والحوافز المُناسبة للإفادة أكثرَ من المجالات التخصّصية (مثلًا: تكنولوجيات التأمين، والتمويل الإسلامي الرقمي)	1.2.1D | تحديد مواطِن ضعف المُنتجات والخدمات الرقمية المُحدّدة، وتحديد حجم الطلب عليها أيضًا (مثلًا: في التجارة الإلكترونية)، ووضع بنودٍ إجرائية تُخصّص لرأب أيٍ من الفجوات القائمة
	1.2.2D | وضع البنود الإجرائية لزيادة التركيز على التكنولوجيا المالية الإسلامية والمُراعِية للبيئة وعلى الموضوعات المُرتبطة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية
1.3D | توفيرُ الحوافز وإتاحة إمكانية الحصول على التمويلات وإقامة العلاقات لجذبِ شركات التكنولوجيا المالية الدولية إلى قطر، وتيسير سُبل دخولها إلى السوق المحلية (مثلًا: تعيينُ بيئات اختبارٍ تنظيمية، واحتضانُ تلك الشركات، ومنحها مساحاتٍ مكتبية بالمجان تُباشر أعمالها من خلالها، وسواها من الأمور)	1.3.1D | وضع مُخطّط تفصيليّ لتعيينِ جهة تُنسّق أعمال تنمية المنظومة كاملةً
	1.3.2D | تقديم الدعم التنظيميّ إلى الجهات الفاعلة في قطاع التكنولوجيا المالية لمُساعدتها على دخول السوق القطرية
	1.3.3D | إطلاق البرامج التمويلية، مثل تلك التي تختصّ برأس المال الجريء المؤسسي، وتعيينُ ما يرتبط بها من بنودٍ إجرائية
1.4D | النهوضُ بالاشتمال الماليّ ورفع معدّلات تبني نُظم الدفع والسداد الرقمية من خلال تعزيز التكامل على مُستوى المنظومة، والعمل بحلول الصيرفة الرقمية وغيرها من الحلول الابتكارية	1.4.1D | الدفع بعجلة التكامل بين قطاع الخدمات المصرفية كاملًا وبين الجهات المحلية الأخرى؛ هذا لتيسير سُبل التعامُلِ رقميًا
	1.4.2D |إشهارُ الجهات الفاعلة في قطاع التكنولوجيا المالية المُتخصّصة في تقنيات الدفع الإلكتروني؛ وهذا للدفع بعجلة نمو قطاع التجارة الإلكترونية (مثلًا: خدمات البيع بالآجل ["LPNB"])
	1.4.3D |تعزيزُ الشمولية المالية من خلال استحداثِ المُنتجات والخدمات السوقية المُوجّهة (مثلًا: الخدمات التي تستهدف الفئات غير المتعاملة مع البنوك والمصارف، وخدمات التمويل الأصغر، وخدمات التمويل اللامركزي)

منظومة التمويل الرقمي | المُخرجات الثانية للمبادرات والبنود الإجرائية ذات الأولوية

2D | بنية تحتية ومرافق تعليمية وتكنولوجية تدعم التطبيق الأمثل للتكنولوجيا

المبادرات	البنود الإجرائية ذات الأولوية المُحدّدة
2.5D | تأسيس مركز تميّز يُركّز على الكفاءات والمواهب في قطاع التكنولوجيا المالية ويُوفّر التدريبات والتجارب التعلّمية الغامِرة، ويُقدّم المِنَح إلى الابتكارات التقنية	2.1.1D | استحداثُ البرامج الابتكارية التي يكون معها الخروجُ بحلولٍ جديدة، مثل منصات التداول، والاستشارات الآلية في مجال إدارة الثروات، والبنوك الجديدة، وتكنولوجيا سلاسل الكتل، والذكاء الاصطناعي، والأصول الرقمية، والترميز
	2.1.2D | تأسيس مركزٍ ابتكاريّ وإطلاقه بالتعاون مع الجهات الفاعلة في قطاع الخدمات المالية، وإطلاق برنامجٍ على المُستوى الوطني يُتيح التدرّب داخليًا في شركات التكنولوجيا المالية للدفع بعجلة التعلّم الغامِر
	2.1.3D | التعاون مع الجامعات والمراكز المعرفية الدولية بغية استقطاب الكفاءات والمواهب الدولية من خلال برامج المنح الخاصة، وإتاحة الفُرصة لتبادل الطلبة لضمان اكتساب الكفاءات القطرية الخبرات اللازمة
	2.1.4D | وضع معاييرٍ تُنظّم منح الشهادات في المجالات الرئيسية، كالتمويل الإسلامي الرقمي و التكنولوجيا المالية
2.2D | تيسيرُ سُبل إقامة البُنى التحتية عالمية المُستوى المُشتركة سوقيًا، والمُتضمّنة البيئات التجريبية التي تحتضِنُ الشركات التقنية الناشئة؛ وهذا بالاستفادة من مُقدّمي الخدمات والتكنولوجيا من ذوي الثقة والأهلية في تأسيس منظومة تمويلٍ رقميّ رائدة في دولة قطر (وبما يتضمّن التكنولوجيا المالية، وتكنولوجيات التأمين، والتكنولوجيا التنظيمية، وغيرها)	2.2.1D |التوسّع بنطاق البيئات التجريبية التي يُوفّرها مصرف قطر المركزي ليشمل اختبار مجموعة أوسع من الابتكارات المالية على مُستوى قطاع الخدمات المالية كاملًا (مثلًا: الخدمات المصرفية والتأمينية)
	2.2.2D | إقامة بُنىً تحتية سوقية رائدة تدعم الابتكار وتُعمّق أواصر التعاون (مثلًا: إقامة البُنى التحتية السوقية المُشتركة)
	2.2.3D | تحديد مُتطلبات منح التراخيص لمُقدّمي الخدمات التقنية المُعتمدين ("TTSP")، ووضع الأُطرِ الناظمة لتلك التراخيص؛ وهذا لضمان الجودة والمساءلة، وحمايةً للمُستثمرين كذلك
	2.2.4D | وضعُ إطار عملٍ لاستقطاب كبرى شركات التكنولوجيا المالية إلى السوق القطرية
2.3D | وضع أُطرِ عملٍ تُنظّم إمكانية الوصول إلى البيانات وجمعها، ورفع كفاءة الجهات القطاعية المُشاركة في هذا الجانب؛ وهذا لتحسين الرقابة على التكنولوجيا التنظيمية والابتكارات الأخرى، والدفع بعجلة تبنيها	2.3.1D | وضع المبادئ التوجيهية الناظمة لعملية الإبلاغ عن البيانات، وإضفاء الطابع المؤسسي عليها (وبما يتضمّن الإبلاغ اللحظي والآني، والتوحيد القياسي)؛ وهذا لضمان إمكانية الوصول إلى المعلومات على مُستوى قطاع الخدمات المالية كاملًا

منظومة التمويل الرقمي| مؤشرات المبادرات الرئيسية

المبادرات	المؤشرات الرئيسية
1.1D | التحسين على الأُطرِ القانونية والتنظيمية لتقنية السجلات الموزعة والعملات والأصول الرقمية، والتمويل اللامركزي، وغيرها؛ وهذا لضمان الأمن والاستقرار، ولتعميقِ الثقة بالبيئتين القانونية والاقتصادية(مثلًا: مكافحة غسيل الأموال، واستِبيان المعلومات المُرتبطة بالعملاء ("KYC")/التعاملات ("KYT")، وتأمين المحفوظات، وحماية حقوق الملكية)	المرتبة على مؤشر التكنولوجيا المالية العالميّ المرتبة على مؤشر الابتكار العالمي المرتبة على مؤشر حماية الملكية الفكرية
1.2D | وضع السياسات والحوافز المُناسبة للإفادة أكثرَ من المجالات التخصّصية(مثلًا: تكنولوجيات التأمين، والتمويل الإسلامي الرقمي)	عدد الجهات المُرخّص لها الفاعلة في قطاع تكنولوجيات التأمين
1.3D | توفيرُ الحوافز وإتاحة إمكانية الحصول على التمويلات وإقامة العلاقات لجذبِ شركات التكنولوجيا المالية الدولية إلى قطر، وتيسير سُبل دخولها إلى السوق المحلية (مثلًا: تعيينُ بيئات اختبارٍ تنظيمية، واحتضانُ تلك الشركات، ومنحها مساحاتٍ مكتبية بالمجان تُباشر أعمالها من خلالها، وسواها من الأمور)	عدد "الشركات الناشئة الصاعدة" للفرد الواحد مؤشر المراكز المالية العالمية الخاص بالتكنولوجيا المالية
1.4D | النهوضُ بالاشتمال الماليّ ورفع معدّلات تبني نُظم الدفع والسداد الرقمية من خلال تعزيز التكامل على مُستوى المنظومة، والعمل بحلول الصيرفة الرقمية وغيرها من الحلول الابتكارية	نسبة المدفوعات غير النقدية (إلى الإجماليّ) مستوى الشمول المالي في دولة قطر
2.1D | تأسيس مركز تميّز يُركّز على الكفاءات والمواهب في قطاع التكنولوجيا المالية ويُوفّر التدريبات والتجارب التعلّمية الغامِرة، ويُقدّم المِنَح إلى الابتكارات التقنية	عدد الخريجين من حملة الشهادات ذات الصلة
2.2D | تيسيرُ سُبل إقامة البُنى التحتية عالمية المُستوى المُشتركة سوقيًا، والمُتضمّنة البيئات التجريبية التي تحتضِنُ الشركات التقنية الناشئة؛ وهذا بالاستفادة من مُقدّمي الخدمات والتكنولوجيا من ذوي الثقة والأهلية في تأسيس منظومة تمويلٍ رقميّ رائدة في دولة قطر (وبما يتضمّن التكنولوجيا المالية، وتكنولوجيات التأمين، والتكنولوجيا التنظيمية، وغيرها)	عدد الشركات المُشاركة في بيئات الاختبار التي يقوم عليها مصرف قطر المركزي، والمُتخرّجة منها المرمؤشر المراكز المالية العالمية الخاص بالتكنولوجيا المالية
2.3 | وضع أُطرِ عملٍ تُنظّم إمكانية الوصول إلى البيانات وجمعها، ورفع كفاءة الجهات القطاعية المُشاركة في هذا الجانب؛ وهذا لتحسين الرقابة على التكنولوجيا التنظيمية والابتكارات الأخرى، والدفع بعجلة تبنيها	نسبة المؤسسات المتوافقة مع واجبات الامتثال للبيانات والملتزمة بمتطلبات الإبلاغ وإعداد التقارير

5. أسواق رأس المال

المُخرجات، والمبادرات، والبنود الإجرائية والمُؤشرات الرئيسية ذات الأولوية

أسواق رأس المال | المُخرجات والمبادرات الرئيسية

المخرجات	المبادرات
1C | إيجاد سوقٍ رأس مال جاذبة وابتكارية بمجموعة مُتنوّعة من المنتجات والخدمات والمُشاركين	1.1C | تحسين سيولة وعمق الأسواق رأس المال بالتعاون مع بورصة قطر؛ وهذا من خلال إدراج الشركات الجديدة، وإتاحة مجموعة مُتنوّعة من المُنتجات والخدمات المالية المُخصّصة لتلبية احتياجات القطاع الخاص والمنشآت الصغيرة والمتوسطة والمُستثمرين المؤسسيين
	1.2C | تيسيرُ سُبل إدراج سندات الدَين في البورصة من خلال توسعة سوق الدخل الثابت باستحداثِ مجموعة من مُنتجات الصكوك والسندات والتمويل الأخضر الجديدة، وبتحسين منحنى العائدات
	1.3C | تحسين قدرات إدارة الأصول، وإضفاء الطابع المؤسسي عليها؛ هذا لتوزيع رأس المال على نحوٍ أفضل على القطاعات ذات الأولوية
	1.4C | تأسيس سوقٍ للمشتقات المالية بغية تحسين سيولة الأسواق رأس المال القطرية وعمقها
	1.5C | تحسين الأطر التنظيمية وكتيّبات القواعد لإحراز مزيدٍ من التقدّم على مُستوى الأسواق رأس المال القطرية؛ وهذا لجذبِ مجموعة أوسع من المُستثمرين المحليّين والدوليين
2C | وضع نموذج تشغيلٍ مُستدام وفعّال لسوق رأس المالي يُتيح استيفاء المتطلبات السوقية	2.1C | وضع إجراءاتٍ تختصّ بالعمليات التشغيلية وبمنح الموافقات للأسواق الأسواق رأس المال؛ وعلى أن تكون هذه فعّالة، وكفؤة، وقابلة للتوسيع، وتضمن حماية المستثمرين
	2.2C | وضع نموذج تفاعلٍ ومشاركةٍ قطاعيّ لتوفير المعارِف والقدرات المطلوبة لأسواق رأس المال، ولضمان استجابةِ الجهات الناظِمة لأسواق رأس المال إلى جميع ما يطرأ في هذه الأسواق

المُخرجات الأولى للمبادرات والبنود الإجرائية ذات الأولوية (2/1)

1C | إيجاد سوقٍ رأس مال جاذبة وابتكارية بمجموعة مُتنوّعة من المنتجات والخدمات والمُشاركين

المبادرات	البنود الإجرائية ذات الأولوية المُحدّدة
1.1C | تحسين سيولة وعمق الأسواق رأس المال بالتعاون مع بورصة قطر؛ وهذا من خلال إدراج الشركات الجديدة، وإتاحة مجموعة مُتنوّعة من المُنتجات والخدمات المالية المُخصّصة لتلبية احتياجات القطاع الخاص والمنشآت الصغيرة والمتوسطة والمُستثمرين المؤسسيين	1.1.1C | وضعُ بنودٍ إجرائية للنهوض بجودة أسواق رأس المال من خلال إتاحة المزيدِ من العروض والخدماتِ الإضافية وفقًا لاحتياجات القطاع (مثلًا: الأوراق المالية القابلة للتحويل، والخدمات المُرتبطة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، وخدمات التمويل الإسلامي)
	1.1.2C | إدخالُ الإصلاحات السوقية واستحداث البرامج التحفيزية الهادفة إلى تعزيز مشاركة المُستثمرين، وتحسين السيولة، وتقليل التكاليف المُتكبّدة
	1.1.3C | إدخال التحسينات التشغيلية والإجرائية سعيًا إلى تحفيز مُشاركة القطاع الخاص والمنشآت الصغيرة والمتوسطة
	1.1.4C | النهوض بمكانة أسواق رأس المال في دولة قطر من خلال رعاية الأعمال البحثية وتوطين القدرات البحثية محليًا
1.2C | تيسيرُ سُبل إدراج سندات الدَين في البورصة من خلال توسعة سوق الدخل الثابت باستحداثِ مجموعة من مُنتجات الصكوك والسندات والتمويل الأخضر الجديدة، وبتحسين منحنى العائدات	1.2.1C | تعزيز منحنى العائدات في دولة قطر للنهوض بسوق الدين
	1.2.2C | تحديد الفُرص السانحة في سوق الدَين، ووضع بنودٍ إجرائية واضحة تختصّ بتحسين السوق وتحرير كامل إمكاناتها (مثلًا: الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، والتمويل الإسلامي)
	1.2.3C | تحديد خطواتٍ واضحة يُمكن من خلالها تحسين سيولة سوق الدخل الثابت فيما يرتبط بالتداول الثانوي
1.3C | تحسين قدرات إدارة الأصول، وإضفاء الطابع المؤسسي عليها؛ هذا لتوزيع رأس المال على نحوٍ أفضل على القطاعات ذات الأولوية	1.3.1C | إطلاق برنامج ادخارٍ وطنيّ يُشجّع على الادخار ويُذكي الوعي بمُنتجات الادخار المُختلفة
	1.3.2C | التعاون مع الصناديق الحكومية في دعمِ أنشطة إدارة الأصول والمحفوظاتِ التي يقوم عليها المؤذون لهم محليًا
	1.3.3C | تطبيق حلولٍ تنافسية وشمولية لإدارة الأصول تستهدِف الوافدين على اختلافهم (مثلًا: استحداث برنامج معاشاتٍ تقاعدية)
	1.3.4C | إقامة الشراكات مع أفضل شركات إدارة الأصول العالمية
1.4C | تأسيس سوقٍ للمشتقات المالية بغية تحسين سيولة الأسواق رأس المال القطرية وعمقها	1.4.1C | وضع آليةٍ للمُقارنة معياريًا بين أسعار المشتقات المالية استنادًا إلى أفضل الممارسات المُتّبعة
	1.4.2C | تعريفُ المشاركين في السوق بالمشتقات المالية، وإذكاء وعيهم بها
	1.4.3C | إقامة الشراكات مع أسواق المشتقات المالية العالمية

أسواق رأس المال المُخرجات الأولى للمبادرات والبنود الإجرائية ذات الأولوية (2/2)

1C | إيجاد سوقٍ رأس مال جاذبة وابتكارية بمجموعة مُتنوّعة من المنتجات والخدمات والمُشاركين

المبادرات	البنود الإجرائية ذات الأولوية المُحدّدة
1.5C	تحسين الأطر التنظيمية وكتيّبات القواعد لإحراز مزيدٍ من التقدّم على مُستوى الأسواق رأس المال القطرية؛ وهذا لجذبِ مجموعة أوسع من المُستثمرين المحليّين والدوليين	1.5.1C	تقييم البُنى التحتية التقنية الحالية، وتحديد ما سيطرأ عليها من تغييراتٍ مُستقبلًا، وتعيينُ البُنى المُستهدفة؛ وهذا للإفادة من إمكانية التوسّع بأسواق رأس المال في دولة قطر
	1.5.2C	إقامة الشراكات مع البورصات الأجنبية
	1.5.3C	البحث في الفُرص السانحة لتعزيز قدراتِ التداول الإلكتروني
	1.5.4C	وضع إطار عملٍ رائدٍ يُعنى بحماية المُستثمرين، وتحديد الإجراءات المُرتبطة بالإعسار والإفلاس وتسوية النزاعات

المُخرجات الثانية للمبادرات والبنود الإجرائية ذات الأولوية

2C | وضع نموذج تشغيلٍ مُستدام وفعّال لسوق رأس المالي يُتيح استيفاء المتطلبات السوقية

المبادرات	البنود الإجرائية ذات الأولوية المُحدّدة
2.1C	وضع إجراءاتٍ تختصّ بالعمليات التشغيلية وبمنح الموافقات للأسواق رأس المال؛ وعلى أن تكون هذه فعّالة، وكفؤة، وقابلة للتوسيع، وتضمن حماية المستثمرين	2.1.1C	إنفاذُ إجراءاتِ مُوافقة مُبسّطة للمُنتجات الاستثمارية الجديدة
	2.1.2C	تحسين النظامِ لمراقبة أنشطة أسواق رأس المال وتنظيمُ أنشطة التداول الداخلي
2.2C	وضع نموذج تفاعلٍ ومشاركةٍ قطاعيّ لتوفير المعارف والقدرات المطلوبة لأسواق رأس المال، ولضمان استجابةِ الجهات الناظِمة لأسواق رأس المال إلى جميع ما يطرأ في هذه الأسواق	2.2.1C	وضعُ آلياتٍ تُعنى بتقديم الخدمات الاستشارية السوقية بغية تحديد المشكلات والتحديات في أسواق رأس المال وإتاحة الحلول على وجه السرعة
	2.2.2C	إطلاق برامج بناء القدرات المُستهدِفة للجهات المعنيّة بأسواق رأس المال (مثال: برامج التوجيه والإرشاد، وورش العمل)
	2.2.3C	وضعُ أُطرِ عملٍ ومبادئ إبلاغٍ عن البياناتِ مكينة تُعمّق ثقة المُستثمرين وتُسهم في إقامة البُنى التحتية السوقية لمُختلف فئات الأصول (مثلًا: الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية)

المبادرات	المؤشرات الرئيسية
1.1C | تحسين سيولة وعمق الأسواق رأس المال بالتعاون مع بورصة قطر؛ وهذا من خلال إدراج الشركات الجديدة، وإتاحة مجموعة مُتنوّعة من المُنتجات والخدمات المالية المُخصّصة لتلبية احتياجات القطاع الخاص والمنشآت الصغيرة والمتوسطة والمُستثمرين المؤسسيين	عدد الشركات الجديدة التي تُدرج في بورصة قطر سنويًا نسبة الأدوات المالية المُمتثلة لتعاليم الشريعة الإسلامية المُدرجة في بورصة قطر
1.2C | تيسيرُ سُبل إدراج سندات الدَين في البورصة من خلال توسعة سوق الدخل الثابت باستحداثِ مجموعة من مُنتجات الصكوك والسندات والتمويل الأخضر الجديدة، وبتحسين منحنى العائدات	قيمة الدخل الثابت للشركات المُدرجة في بورصة قطر (نسبةً إلى الناتج المحلي الإجمالي) إجماليّ حجم الصكوك الصادرة نسبةً إلى إجماليّ حجم سوق الدخل الثابت إجماليّ حجم السندات الخضراء والمستدامة (المُمتثلة لمعايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية) الصادرة نسبةً إلى إجماليّ حجم سوق الدخل الثابت إجماليّ حجم السندات الصادرة نسبةً إلى إجماليّ حجم سوق الدخل الثابت
1.3C | تحسين قدرات إدارة الأصول، وإضفاء الطابع المؤسسي عليها؛ هذا لتوزيع رأس المال على نحوٍ أفضل على القطاعات ذات الأولوية	عدد مديري الأصول المُرخّصين والمتواجدين في دولة قطر
1.4C | تأسيس سوقٍ للمشتقات المالية بغية تحسين سيولة الأسواق رأس المال القطرية وعمقها	عدد المشتقات المالية المُدرجة سنويًا
1.5C | تحسين الأطر التنظيمية وكتيّبات القواعد لإحراز مزيدٍ من التقدّم على مُستوى الأسواق رأس المال القطرية؛ وهذا لجذبِ مجموعة أوسع من المُستثمرين المحليّين والدوليين	حصة المعاملات من المستثمرين المؤسسيين (نسبةً إلى إجماليّ عدد المعاملات) حصة المعاملات من المستثمرين المؤسسيين (نسبةً إلى إجماليّ عدد المعاملات)
2.1C | وضع إجراءاتٍ تختصّ بالعمليات التشغيلية وبمنح الموافقات للأسواق رأس المال؛ وعلى أن تكون هذه فعّالة، وكفؤة، وقابلة للتوسيع، وتضمن حماية المستثمرين	عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة المُدرجة نسبةً إلى إجماليّ عدد الشركات المُدرجة
2.2C | وضع نموذج تفاعلٍ ومشاركةٍ قطاعيّ لتوفير المعارف والقدرات المطلوبة لأسواق رأس المال، ولضمان استجابةِ الجهات الناظِمة لأسواق رأس المال إلى جميع ما يطرأ في هذه الأسواق	عدد ورش العمل والمنتديات التي تُنظّم سنويًا

مصرف قطر المركزي

Qatar Central Bank

State of Qatar • دولـــة قطـــر